

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

مدى وفاء الحكومة بتعهداتها لتحسين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

كرّسَ دستور المملكة المغربية لسنة 2011 كونَ بلادنا تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما تؤكد التزامها بحماية منظومة حقوق الإنسان والنهوض بها، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزئ.

في هذا السياق، أعلن البرنامج الحكومي 2021-2026 أن الحكومة "تعتبر الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات قضايا أفقية رئيسية يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتفاني ناجعة". وفي هذا الإطار، التزم البرنامج الحكومي بـ"تحسين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف تطويرها وتجويد محاورها، من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي ببلادنا، وضمان فعالية حقوق الإنسان بكل أجيالها، تعزيزاً لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا".

على هذه الأسس، نسائلكم، السيد الوزير، وفق حدود اختصاصات وزارتك، حول مدى وفاء الحكومة بالالتزام المتعلق بتحسين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وما الخطة التي اعتمدها الحكومة وتتبع تنفيذها في مجال حقوق الإنسان؟ وحول المقاربة التي أعملتموها لأجل إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية؟ وما المبادرات التي قمتم بها، عموماً، في شأن النهوض بحقوق الإنسان لترصيد وتطوير المكتسبات الوطنية في هذا المجال؟

كما نسائلكم حول ما قمتم به لأجل تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان مع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية المعنية؟

وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني